● أخبار قصيرة



بوتين وشي يدعوان إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع الشراكات

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده اجتازت اختبار العقوبات الغربية بجدارة، مشيراً إلى أن القيود الاقتصادية لم تعد قادرة على وقف النمو الروسي، الذي تجاوز ١٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية. وانتقد بوتين الاتحاد الأوروبي، معتبراً أن تخليه عن مصادر الطاقة الروسية أسهم في تراجع قدراته الصناعية وتفاقم الديون والتضخم. من جانبه، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتسوية الخلافات عبر الحوار، وتعزيز التعاون في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. وشدد الزعيمان، خلال قمة الأعمال لمنتدى «آبيك» في شينزين، على أهمية توسيع الشراكات الاقتصادية وحماية سلاسل التوريد العالمية، بما يدعم النمو ويحقق المصالح المشتركة.

٨١ غارة وقصف صاروخي على اليمن خلال ٢٤ ساعة

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن الطيران الحربي السعودي شنّ ٨١ غارة، بالتزامن مع قصف صاروخي، خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، استهدفت العاصمة صنعاء ومحافظات الحديدة وتعز ولحج والجوف وحجة ومأرب وصعدة. وأوضح العميد سريع، في بيان صدر الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن الغارات نُفذت بطائرات «إف ١٥» و«تايفون» انطلقت من قاعدتي خميس مشيط والطائف، فيما نُفذ القصف الصاروخي من نجران.

وأكد أن الهجمات استهدفت أعيانًا مدنية، وأسفرت عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين، مشيرًا إلى أن إجمالي الغارات والقصف الصاروخي على اليمن منذ بدء التصعيد بلغ ٥٢٦٤.



أوروبا تصدّر أزمة الهجرة إلى رواندا

تواجه خطة خمس دول أوروبية لنقل طالبي اللجوء المرفوضة طلباتهم إلى رواندا انتقادات أممية وحقوقية واسعة، وسط مخاوف من انتهاك حقوق المهاجرين وإبعادهم إلى بلد لا تربطهم به صلة حقيقية.

وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه إزاء تداعيات الخطة، داعياً إلى معالجة ملف الهجرة وفق المعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وتأتي المبادرة بالتزامن مع فرض الولايات المتحدة عقوبات على رواندا، على خلفية اتهامات بدعم حركة «أم ٢٣» في الكونغو الديمقراطية.

ويثير هذا التزامن تساؤلات بشأن ازدواجية المعايير الغربية، إذ ترفع واشنطن والعواصم الأوروبية شعارات حقوق الإنسان، بينما تسعى إلى نقل أعباء أزماتها إلى دول أخرى، بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.



٣,٥ ملايين صورة في قبضة الاحتلال..
التكنولوجيا الأميركية في خدمة منظومة التجسس الصهيونية

الوفاق/ لم يعد الاحتلال الصهيوني يكتفي بمراقبة الفلسطيني عند الحواجز العسكرية، أو تفتيش هاتفه، أو تقييد حركته بين المدن والقرى؛ إذ تجاوزت المراقبة حدود الجغرافيا لتطال ملامح الوجوه والهويات والبيانات الشخصية. وفي زمن الذكاء الاصطناعي، لم يعد وجه الفلسطيني مجرد ملامح إنسانية تحمل حكاية وطن وذاكرة شعب، بل بات، وفق ما كشفه تحقيق صحيفة «الغارديان» البريطانية، جزءاً من قاعدة بيانات ضخمة تضم نحو ٣,٥ ملايين صورة، نقلها جيش العدو إلى البنية السحابية لشركة أمازون لاستخدام تقنيات التعرّف إلى الوجوه في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. هذا الأمر لا يتعلق بمجرد تطور تقني أو تعاون تجاري بين مؤسسة عسكرية وشركة تكنولوجية عالمية، بل بتداخل متزايد بين التكنولوجيا والقوة العسكرية، وتحول البيانات الشخصية إلى مورد استراتيجي في إدارة الاحتلال ومراقبة السكان.

الاحتلال يوسّع عيونه داخل المجتمع الفلسطيني

كشف تحقيق «الغارديان»، المنشور في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن جيش العدو الصهيوني حمّل نحو ٣,٥ ملايين صورة لفلسطينيين على منصة «أمازون ويب سيرفيسز» (AWS)، لاستخدام تقنية «Rekognition» للتعرّف إلى الوجوه المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ووفقاً للوثائق المسربة التي استند إليها التحقيق، تولّى قسم عسكري يُعرف باسم «رولينغ ستون» عملية نقل الصور، وهو قسم يمتلك قاعدة بيانات واسعة تضم صوراً ومعلومات عن الفلسطينيين.

وتكمن خطورة هذه الخطوة في أن جمع ملايين الصور لا يعني مجرد أرشفة رقمية، بل يفتح المجال أمام بناء منظومة واسعة لربط الوجوه بالهويات والمعلومات والتحركات، وتحويل حياة الأفراد إلى بيانات قابلة للمعالجة والاستغلال الأمني. فالفلسطيني الذي يعبر حاجزاً عسكرياً أو ينتقل من مدينة إلى أخرى قد لا يكون مدركاً أن صورته يمكن أن تصبح جزءاً من قاعدة معلومات ضخمة، تُستخدم لاحقاً للتعرّف إلى هويته ومتابعة تحركاته. وتتضاعف هذه المخاوف في ظل غياب الشفافية بشأن حجم البيانات التي تُجمع عن الفلسطينيين، والجهات التي تملك حق الوصول إليها، وأوجه استخدامها.

من الحاجز العسكري إلى الحاجز الرقمي.. التكنولوجيا امتداد لمنظومة الاحتلال

لا يمكن فصل استخدام تقنيات التعرّف إلى الوجوه عن منظومة السيطرة الصهيونية القائمة منذ سنوات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالحواجز العسكرية ونقاط التفتيش والتصاريح والبوابات الحديدية لم تكن مجرد إجراءات لتنظيم الحركة، بل شكّلت واقعاً يومياً يفرض قيوداً واسعة على تنقل الفلسطينيين، ويُجزّئ الجغرافيا الفلسطينية. واليوم، تضيف تقنيات المراقبة الرقمية مستوى جديداً إلى هذه المنظومة. فالحاجز التقليدي يستطيع إيقاف الفلسطيني وتفتيشه والتحقق من أوراقه، أما أنظمة التعرّف إلى الوجوه فتتيح إمكانية التعرف إليه رقمياً وربط صورته ببياناتٍ أخرى، حتى في غياب التواصل المباشر معه. ووفقاً للتحقيق، اعتاد جيش العدو الصهيوني استخدام تقنيات مسح الوجوه عند نقاط التفتيش في الضفة الغربية، إلى جانب تطبيقات للهواتف الذكية يستخدمها الجنود لجمع صور الفلسطينيين. وبذلك، لم تعد السيطرة مرتبطة حصراً بوجود الجندي على الأرض، بل باتت تمتد عبر قواعد البيانات والخوادم وأنظمة التحليل الآلي.

مشروع «نيمبوس».. التكنولوجيا الأميركية في خدمة المؤسسة العسكرية

تكشف القضية عن دور يتجاوز الاستخدام التقليدي لخدمات التخزين السحابي، ليصل إلى طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الصهيونية وشركات التكنولوجيا الأميركية الكبرى. ففي عام ٢٠٢١، وقّعت حكومة العدو الصهيوني اتفاق «مشروع نيمبوس» لتوفير خدمات الحوسبة السحابية والتخزين ومعالجة البيانات للمؤسسات الحكومية والعسكرية، بمشاركة شركتي أمازون وغوغل.

ووفق ما أوردته «الغارديان»، افتتحت أمازون مراكز بيانات داخل كيان الاحتلال مطلع عام ٢٠٢٣، وأتاحت للجهات الحكومية والعسكرية الاستفادة من بنيتها التحتية السحابية، بما في ذلك منطقة معزولة داخل مراكز بياناتها في تل أبيب، تخضع لإجراءات أمنية مشددة. كما أشار التحقيق إلى أن مجموعة من جنود العدو عملت من مكاتب AWS في تل أبيب مطلع عام ٢٠٢٤، بحثاً عن سبل لتوظيف البنية التحتية للشركة في تشغيل برنامج التعرّف إلى الوجوه المستخدم في غزة بصورة أكثر فاعلية.

تكشف قضية ملايين الصور الفلسطينية على خوادم أمازون عن مرحلة جديدة من أدوات السيطرة الصهيونية، تتجاوز فيها المراقبة الحواجز المادية لتطال الوجوه والهويات والخصوصيات

الذكاء الاصطناعي وسلطة التصنيف.. الفلسطيني أمام خطر الاشتباه الآلي

لا تتوقف المخاطر عند انتهاك الخصوصية، بل تمتد إلى طبيعة القرارات التي يمكن أن تُبنى على نتائج أنظمة التعرّف إلى الوجوه. فهذه التقنيات، مهما بلغت درجة تطورها، ليست معصومة من الخطأ، وقد تنتج عنها عمليات تعرّف غير دقيقة أو حالات تشابه خاطئة، خصوصاً في الظروف التي تتداخل فيها جودة الصور مع اختلاف الإضاءة والزوايا وحركة الأشخاص.

وتصبح هذه الأخطاء أكثر خطورة عندما تُستخدم النتائج في سياق عسكري وأمني، حيث يمكن أن تترتب على تصنيف شخص أو الاشتباه به عواقب تمس حياته وحريته وسلامته. ولا تكمن المشكلة في الخوارزمية وحدها، بل أيضاً في الجهة التي تستخدمها، والمعايير التي تعتمدها، وغياب الشفافية بشأن الجهات التي تملك حق الوصول إلى نتائجها، وآليات الاعتراض على القرارات المبنية عليها. ومن الناحية السياسية، يطرح هذا الاستخدام سؤالاً عميقاً حول طبيعة العلاقة بين الإنسان والسلطة في ظل الاحتلال: هل يصبح الفلسطيني مطالباً بإثبات براءته أمام نظام رقمي لا يعرف آليات عمله، ولا يملك الاطلاع على البيانات التي يصنفه على أساسها؟ وهل يمكن اعتبار المراقبة الشاملة إجراءً أمنياً عادياً عندما تُمارس على مجتمع كامل لا يملك حرية حقيقية في رفضها؟

مسؤولية الشركات الدولية.. هل التكنولوجيا محايدة عندما تخدم الاحتلال؟

تضع هذه القضية شركة أمازون وغيرها من الشركات التكنولوجية الكبرى أمام اختبار حقيقي يتعلق بمسؤوليتها عن الآثار المترتبة على استخدام خدماتها. فالتكنولوجيا قد تكون محايدة من حيث تصميمها، لكن استخدامها لا يحدث في فراغ سياسي أو أخلاقي؛ إذ تتحدد آثارها وفق الجهة التي توظفها، والأهداف التي تُستخدم من أجلها، والضمانات المتاحة لحماية الأشخاص المتضررين.

وقد أشارت «الغارديان» في تحقيقها إلى شروط غير اعتيادية ضمن مشروع «نيمبوس»، تتعلق بقيود على قدرة الشركات الأميركية على تقييد أو تعليق استخدام حكومة وجيش العدو للخدمات السحابية، حتى في حالات انتهاك شروط الخدمة. وإذا صحت هذه المعطيات، فإنها تثير تساؤلات جدية بشأن حدود استقلالية الشركات وقدرتها على فرض معايير حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بعملائها الحكوميين والعسكريين.

ولا ينبغي اختزال المسألة في سؤال ما إذا كانت أمازون قد باعت خدمة تخزين أو وفرت خوادم إضافية؛ فالسؤال الأعمق يتعلق بالمسؤولية عن توفير بنية تحتية قادرة على معالجة بيانات ملايين الأشخاص في سياق احتلال وحرب. وهنا تصبح الحاجة ملحة إلى رقابة مستقلة، وتحقيقات شفافة، وضمانات تمنع استخدام التكنولوجيا في انتهاكات الحقوق الأساسية، إلى جانب مساءلة الجهات التي يثبت تورطها في مثل هذه الممارسات.

ختاماً، لم تعد الوجوه الفلسطينية بمنأى عن آلة المراقبة الصهيونية، التي تحوّل التكنولوجيا إلى سلاح لملاحقة الإنسان ومحاصرة حريته. لكن مهما امتلك الاحتلال من خوارزميات وقواعد بيانات، فلن يمتلك الحقيقة ولا الهوية. فالفلسطيني ليس صورة تُخزّن، ولا رقماً يُصنّف، بل شعب متجذر في أرضه، عصيّ على المحو والكسر والمصادرة.

فرنسا تحت ضغط الاحتجاجات..
١٥ ألف موقوف وسط تصاعد الغضب الاجتماعي

أعلنت السلطات الفرنسية توقيف أو احتجاز نحو ١٥ ألف شخص في الأسابيع الماضية، على خلفية احتجاجات غلاء المعيشة والتحركات الطلابية، وفق ما أفاد به وزير العدل جيرالد دارمانان أمام البرلمان الثلاثاء.

وقال دارمانان إن ٧١٨٤ شخصاً أوقفوا أو احتجزوا منذ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، خلال احتجاجات شهد بعضها أعمال شغب، فيما أوقف نحو ٨ آلاف آخرين منذ سبتمبر/أيلول على خلفية الاحتجاجات الطلابية. وأوضح أن ٣٠٥٣ قضية مرتبطة بغلاء المعيشة أفضت إلى توجيه اتهامات، صدرت أحكام بالسجن في ٤٦٦ منها، بينها ١٩٥ حكماً نافذاً. وأضاف أن الموقوفين في احتجاجات غلاء المعيشة شملوا ٤٥٢٣ بالغاً و ٢٦٦١ قاصراً، فيما أبقي خمسة قاصرين رهن الاحتجاز.

وفي أحدث تحرك، شارك نحو ١٥٠ ألف شخص في احتجاجات شهدتها مدن فرنسية الثلاثاء ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني، وفق وزارة الداخلية، بينهم ٢٨ ألفا في باريس. بينما قدرت النقابات عدد المشاركين بأكثر من نصف مليون، بينهم ١٧٥ ألفا في العاصمة.

وجاءت التظاهرات استجابة لدعوة نقابات عمالية إلى إضراب عام للمطالبة بزيادة الأجور، وانضم إليها طلاب المدارس والجامعات وعاملون في القطاع الخاص، احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية. وتصاعدت التحركات بعد تعثر المحادثات مع رئيس الوزراء سيباستيان لوكورنو، إذ ترى النقابات أن المقترحات الحكومية لا تلبي مطالبها، خصوصا مع استبعاد مشروع موازنة ٢٠٢٧ زيادة عامة لأجور موظفي القطاع العام للعام الرابع على التوالي.

وشهدت بعض المدن مواجهات أطلقت خلالها الشرطة الغاز المسيل للدموع، فيما فرضت السلطات قيودا على التجمعات قرب مدارس وجامعات في باريس، وحظرت مؤقتا بيع المفرقعات خشية أعمال العنف.



القضاء يحاصر ترامب..
وثائق تكشف استهداف المحامين

في ضربة قضائية جديدة لإدارة دونالد ترامب، أمر قاضٍ اتحادي في واشنطن بالكشف عن مراسلات ووثائق تتعلق بحملة البيت الأبيض ضد شركات محاماة كبرى، وسط اتهامات باستخدام السلطة الرئاسية للانتقام من مؤسسات قانونية بسبب مواقفها وقضايا تولّت الدفاع عنها. وألزم القاضي أمير علي، الاثنين، الإدارة بتسليم مراسلاتها مع شركات المحاماة التي استهدفتها الأوامر التنفيذية، إلى جانب السجلات المرتبطة بالشركات التي عقدت لاحقاً اتفاقات مع البيت الأبيض لتفادي العقوبات.

ويأتي القرار في إطار دعوى رفعتها نقابة المحامين الأميركية، تتهم فيها إدارة ترامب بتوظيف نفوذها لمعاقبة مكاتب ومحامين بسبب مواقف قانونية وسياسية لا تتوافق مع توجهات الإدارة، فضلاً عن سياسات التنوع التي تتبناها بعض الشركات. وكان ترامب قد أصدر أوامر تنفيذية تضمنت سحب تصاريح أمنية من محامي هذه الشركات، وتقييد دخولهم إلى مبانٍ اتحادية، والتهديد بإنهاء العقود الحكومية مع عملائها، في إجراءات أثارت مخاوف بشأن استقلال القضاء وحرية الدفاع القانوني. وتحت وطأة هذه الضغوط، أبرمت تسع شركات محاماة كبرى اتفاقات مع البيت الأبيض لتجنب الأوامر أو إلغائها، مقابل تقديم خدمات قانونية مجانية بقيمة تقارب مليار دولار لقضايا تدعمها الإدارة. وتأمل نقابة المحامين أن تكشف الوثائق دوافع إصدار تلك الأوامر والكواليس التي سبقتها، بما يعزز مساعيها لإثبات انتهاك الإدارة للدستور الأميركي والحصول على حكم يمنع استمرار هذه الإجراءات. ورغم رفض القاضي تسليم بعض السجلات حالياً، فإنه أبقى الباب مفتوحاً أمام مطالب جديدة، في حين هاجم البيت الأبيض القرار واعتبره تدخلاً في اتصالات داخلية محمية، مؤكداً أن المعركة القضائية لم تنتهِ بعد.

